

Distr.: General
26 October 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

اللجنة الثالثة

البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق

الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين

والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أحيل إليكم طيه مذكرة بشأن حالة حقوق الإنسان في اتحاد ميانمار.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق

الجمعية العامة، في إطار البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان وتقارير

المقررين والممثلين الخاصين.

(توقيع) ثان سوي

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الموجهة إلى الأمين
العام من الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة
مذكرة بشأن حالة حقوق الإنسان في اتحاد ميانمار

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - معلومات أساسية موجزة عن الحالة السياسية في ميانمار
٤	ثالثا - التعاون مع الأمم المتحدة
٥	رابعا - مكافحة المخدرات غير المشروعة
٦	خامسا - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
٦	سادسا - مزاعم بشأن المشردين داخليا
٧	سابعا - الأطفال الجنود
٨	ثامنا - الاتجار بالأشخاص
٩	تاسعا - العنف ضد المرأة
٩	عاشرا - ادعاءات السخرة
٩	حادي عشر - التسامح الديني
١٠	ثاني عشر - التنمية الاقتصادية والاجتماعية
١٠	ثالث عشر - التطورات الأخيرة في ميانمار
١٢	رابع عشر - خاتمة

أولا - مقدمة

- ١ - اتخذت الجمعية العامة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ القرار ٦٣/٢٤٥، المعنون "حالة حقوق الإنسان في ميانمار". وترى ميانمار أن القرار خاطئ من الناحية الإجرائية والواقعية.
- ٢ - من الناحية الإجرائية فإن هذا القرار الصادر بشأن بلد بعينه جاء في غير محله. فهو يتعارض مع نص قرار الجمعية العامة المنشئ للاستعراض الدوري الشامل وروحه. فبإنشاء آلية الاستعراض الدوري الشامل، أصبح مجلس حقوق الإنسان الآن في وضع يمكنه من إجراء استعراض دوري شامل يستند إلى معلومات موضوعية وموثوق بها بشأن استيفاء كل دولة عضو في الأمم المتحدة التزاماتها وواجباتها في مجال حقوق الإنسان على نحو يكفل شمولية التغطية. وقد اعتمد المجلس بالفعل جدولاً زمنياً يبين بالتفصيل الترتيب الذي سينظر بموجبه، خلال دورة السنوات الأربع الأولى للاستعراض الدوري الشامل (٢٠٠٨-٢٠١١)، في حالة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٢ دولة. والمقرر هو أن تستعرض الحالة في ميانمار في عام ٢٠١١.
- ٣ - أما من حيث الواقع، فإن القرار الذي بادر به الاتحاد الأوروبي ليس دقيقاً. فهو لا يستند إلى معلومات مستمدة من مصادر موثوق بها، بل إلى روايات لا أساس لها من الصحة مقدمة من الذين يعارضون الحكومة.
- ٤ - وأفضل طريقة يمكن بها تعزيز حقوق الإنسان تأتي بالتفاهم لا بإصدار قرارات بشأن بلدان بعينها. ويجري لهذا تعميم هذه المذكرة من أجل تقديم معلومات عن الحالة السائدة في ميانمار.

ثانياً - معلومات أساسية موجزة عن الحالة السياسية في ميانمار

- ٥ - ميانمار بلد متعدد القوميات والأديان وموطن لثمانى مجموعات إثنية رئيسية تضم أكثر من ١٠٠ قومية إثنية. وتقع ميانمار في جزء استراتيجي من القارة الآسيوية، وتحيط بها بلدان ذات أنظمة سياسية وثقافات وأديان مختلفة. ومن جيرانها الخمسة بلدان اثنان هما أشد البلدان اكتظاظاً بالسكان في العالم، وهما الصين والهند. ولذلك، فإن التحديات التي تواجهها ميانمار هي ذات طبيعة معقدة. فعلى حكومة ميانمار أن تعمل على تحقيق حالة وئام مع جاراتها وأن تحافظ على علاقات وثيقة متوائمة معها على أساس المبادئ الخمسة للتعاش السلمي. فينبغي أن تؤخذ الظروف الفريدة التي تعيشها ميانمار في الاعتبار عندما ينظر في حالتها.

٦ - لقد اختارت ميانمار الديمقراطية البرلمانية عندما نالت استقلالها عام ١٩٤٨. لكن، نظراً لأن النظام آنذاك لم يرق إلى مستوى التوقعات، فقد انتقل إلى الاشتراكية في عام ١٩٧٤. وفي وقت لاحق، أي في عام ١٩٨٨، استبدل النظام الاشتراكي بنظام متعدد الأحزاب وباقتصاد موجه نحو السوق.

٧ - ولما كانت الوحدة الوطنية أمراً حيويًا للبلد، فقد ظلت الحكومة تسعى جاهدة لتعزيزها. وقد أفضت عروض السلام التي قدّمت إلى عودة ١٧ من أصل ١٨ مجموعة من المجموعات المسلحة الرئيسية إلى إطار الشرعية. ولا يزال الباب مفتوحاً للمجموعة المسلحة المتبقية.

٨ - والآن، بعد أن أصبح السلام والاستقرار سائدين في البلد، تركز الحكومة على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد. وقد بدأ العمل في عام ٢٠٠٣ بخارطة طريق تشمل سبع خطوات للانتقال إلى الديمقراطية. فمن المقرر أن تجرى الانتخابات العامة، وهي الخطوة الخامسة من خطوات خارطة الطريق السبع، في عام ٢٠١٠. ويجري حالياً اتخاذ خطوات منهجية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وسوف تصدر قوانين انتخابية وتنشأ لجنة للانتخابات حتى يتسنى للأحزاب السياسية أن تشارك في الانتخابات وتسلم سلطة الدولة على نحو منظم إلى حكومة وفقاً للدستور.

ثالثاً - التعاون مع الأمم المتحدة

٩ - يشكل التعاون مع الأمم المتحدة حجر الزاوية في سياسة ميانمار الخارجية. فقد كان من هذا المنطلق أن ظلت ميانمار تتعاون باستمرار مع الأمم المتحدة في مختلف الميادين، بما فيها ميدان حقوق الإنسان. وتقوم ميانمار بتزويد هيئات الأمم المتحدة بالمعلومات اللازمة وتقديم تقارير إلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة المنشأة بموجب معاهدات.

١٠ - وتتجلى مشاركة ميانمار في أعمال الأمم المتحدة، في الزيارات الرفيعة المستوى التي يقوم بها كبار المسؤولين في الأمم المتحدة إلى ميانمار، برئاسة الأمين العام نفسه. فقد قام بان كي - مون، الأمين العام، بزيارة ميانمار مرتين. وحدثت أول زيارة له بعد وقت قصير من إعصار نرجس الذي اجتاح ميانمار في عام ٢٠٠٨. فشارك في مؤتمر إعلان التبرعات، وتفقده المناطق المتضررة من العاصفة. وعاد بعد عام واحد، وشهد معاينة نجاح التعاون بين حكومة ميانمار والأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في عمليات الإغاثة وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار التي جرت. وفي أثناء زيارته الأخيرة، اجتمع مرتين بالجنرال ثان شوي،

رئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية، فضلا عن ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية العشرة المسجلة ومجموعات وقف إطلاق النار السبع.

١١ - وقد قام السيد إبراهيم غمباري، المستشار الخاص للأمين العام وغيره من المبعوثين الخاصين، بزيارة ميانمار مرات عديدة. كذلك وجهت الدعوة لزيارة ميانمار إلى البروفيسور باولو سيرجيو بينهيرو، والسيد توماس أوحيا كوينتانا، المقررين الخاصين لميانمار. وكان كل من السيدة مارغريتا والستروم، الأمين العام المساعد لشؤون الحد من الكوارث الطبيعية، والسيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراعات المسلحة، والسيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، والسيدة جوزيت شيران، المديرية التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، والسيدة كاري تاييولا، مديرة تنفيذية في منظمة العمل الدولية، والسيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والدكتورة نولين هيزر، الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، من بين كبار المسؤولين في الأمم المتحدة الذين زاروا ميانمار في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، بدعوة من حكومة ميانمار.

١٢ - وأبدت حكومة ميانمار تعاوننا كاملا مع السيد غمباري أثناء زيارته لميانمار. ففي الزيارة التي قام بها في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، لم تتح له الفرصة للاجتماع بكبار المسؤولين الحكوميين فحسب، بل وللإجتماع بكبار المسؤولين من الأوساط السياسية والاجتماعية والاقتصادية. علاوة على ذلك، أتيحت له الفرصة للقاء داو أونغ سان سو كيي بحضور أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. كذلك استقبله رئيس الوزراء، الجنرال ثين سين. وفي استجابة لطلبه الإفراج عن السجناء لأسباب إنسانية، صدر عفو في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ لما مجموعه ٦ ٣١٣ سجيناً، ثم لما مجموعه ٧ ١١٤ سجيناً آخرين في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وسوف يكون ممقدور المخرج عنهم أن يشاركوا في الانتخابات العامة التي ستجرى في العام القادم، وذلك وفقا للقانون. والحكومة تبقى الباب مفتوحا لإجراء حوار مع داو أونغ سان سو كيي؛ وقد التقاها وزير العلاقات، يو أونغ كيي وأجرى محادثات معها في ٣ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

رابعا - مكافحة المخدرات غير المشروعة

١٣ - تشن ميانمار حربا على المخدرات غير المشروعة منذ عشرات السنين. وكانت قد وضعت، في عام ١٩٩٩، خطة وطنية شاملة مدتها ١٥ سنة. وتقوم الجهود الوطنية لمكافحة المخدرات على استراتيجيتين: الأولى، هي السعي للقضاء على المخدرات باعتبار ذلك واجبا

وطنيا، والثانية، هي السعي للقضاء على زراعة الخشخاش من خلال تحسين مستويات المعيشة للأعراق الوطنية المقيمة في المناطق الحدودية. وتتلقى هاتان الاستراتيجيتان الدعم بإصدار تشريعات معززة واتخاذ تدابير فعالة لإنفاذ القانون.

١٤ - ونتيجة لما تبذله ميانمار من جهود لمكافحة المخدرات، انخفضت زراعة الخشخاش بنسبة ٨٣ في المائة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٩. فضلا عن ذلك، فقد تمكنا من إعلان مناطق خالية من الأفيون في أقاليم مونغلا وكوكانغ ووا، وهي أكبر مناطق زراعة الخشخاش في البلد. وتهدف ميانمار إلى تخليص البلد من المخدرات بحلول عام ٢٠١٤، قبل سنة من الموعد الذي حددته رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

خامسا - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١٥ - إن مسألة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يجب أن تعالج في سياق عالمي، من خلال نهج بناء قائم على الحوار وعدم المواجهة. فمن خلال التعاون في مجال حقوق الإنسان، لا بتسييسه، يمكن تحقيق تحسُّن في أوضاع حقوق الإنسان حول العالم. وتؤيد ميانمار بقوة موقف حركة عدم الانحياز المتمثل في معارضة وإدانة الانتقائية وازدواجية المعايير في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومعارضة وإدانة اتخاذ حقوق الإنسان ذريعة لتحقيق مآرب سياسية.

١٦ - وتعطي ميانمار أولوية للحق في التنمية، وتسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة للبلد.

١٧ - ودائما ما تصدر المزاعم بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان عن عناصر مناهضة للحكومة. ومن المؤسف أنها وجدت طريقها إلى تقارير الأمم المتحدة. فينبغي فحص المعلومات والتحقق منها بدقة قبل إدراجها في وثائق رسمية.

سادسا - مزاعم بشأن المشردين داخليا

١٨ - لقد استعاد البلد السلام والاستقرار مع عودة ١٧ جماعة مسلحة إلى إطار الشرعية.

١٩ - وتجري معالجة مسألة انتقال الناس عبر الحدود بين ميانمار وبنغلاديش بصورة ودية بين البلدين. وفيما يتعلق بلاجئي القوارب في خليج البنغال، أعلنت ميانمار عن استعدادها للتعاون مع بلدان المنطقة لإيجاد الحلول. وهي مستعدة لاستقبال كل من يقدم دليلا على انتمائه بالفعل إلى ميانمار.

٢٠ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، اضطرت الحكومة إلى اتخاذ إجراءات في الإقليم الأول ذي الإدارة الخاصة بولاية شان (إقليم كوكانغ) من أجل إنفاذ القانون الذي يحظر إنتاج

الأسلحة والذخيرة غير المشروعة والاتجار بها، ومنع الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة. ونتيجة لذلك، هرب مرتكبو الجرائم من المنطقة. وعادت الحالة الآن إلى طبيعتها.

سابعاً - الأطفال الجنود

٢١ - تتألف القوات المسلحة في ميانمار من جيش كله من المتطوعين. إذ أن من ينخرط في الخدمة العسكرية يفعل ذلك بمحض إرادته. وبموجب التعليمات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الخدمات الدفاعية ووزارة الحربية في ميانمار، لا يُسمح للأفراد بالانخراط في القوات المسلحة حتى يبلغوا الثامنة عشرة من العمر. وهناك حظر صارم على التجنيد الإجباري بأي شكل من الأشكال. وأنشئت اللجنة المعنية بمنع التجنيد العسكري للقُصّر في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وهي مكلفة بمنع تجنيد الأطفال وبحماية مصالح القصر وكفالة التقيد التام بالأوامر والتعليمات الصادرة لحمايتهم. واعتمدت اللجنة خطة عمل للقيام بشكل صارم بضمان عدم تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة في القوات المسلحة. وشكّلت اللجنة أيضاً فرقة عمل مؤلفة من الوزارات التنفيذية ذات الصلة، مثل وزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، ووزارة العمل، ووزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين، بغرض الإشراف المنتظم على تنفيذ خطة العمل.

٢٢ - ومن أجل توعية المشاركين في عملية التجنيد، تجري حكومة ميانمار ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمات غير الحكومية حلقات عمل عن حماية حقوق الطفل وتعزيزها، وعن التوجيهات واللوائح المنظمة لعملية التجنيد. ويسرح الجنود الجدد الذين من يتبين أنهم قصر ويعادون إلى ذويهم أو الأوصياء عليهم. وتتخذ إجراءات عقابية بحق من يخالفون الأنظمة من القائمين على التجنيد. وتقدم الحكومة معلومات تفصيلية عن التقدم المحرز في مجال أنشطة التوعية التي تنفذها وعدد القصر المسرحين من الخدمة العسكرية وبياناتهم الخاصة المحددة وغيرها من البيانات ذات الصلة، إلى فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وتدرج في القائمة عناوين الجنود المسرحين لتيسير أنشطة التحقق والمتابعة التي يجريها فريق الأمم المتحدة القطري.

٢٣ - ومنذ الزيارة الأولى التي قامت بها إلى ميانمار الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة رادريكا كوماراسوامي، أُنشئت سلسلة من تدابير المتابعة لمعالجة مسألة الأطفال الجنود. وبناء على طلبها وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، أنشئ مركز تنسيق وطني وشكل فريق عامل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ برئاسة مدير عام وزارة الخارجية. وتتعاون فرقة العمل الحكومية المعنية بالرصد والإبلاغ مع فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة من أجل استكمال خطة عملها القائمة لتتماشى مع المعايير

الدولية. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، استقبلت حكومة ميانمار فريقا تقنيا للإحاطة من مكتب المثلة الخاصة من أجل وضع خطة العمل في صيغتها النهائية. واستحدثت الحكومة قاعدة بيانات لنظام مراقبة لتحديد بصمات الأصابع في أربعة مراكز تجنيد رئيسية بهدف منع تجنيد القصر في الخدمة العسكرية.

٢٤ - وأعيد ما مجموعه ١٨٥ من القصر إلى الأوصياء عليهم في الفترة ما بين ٢٠٠٦ و ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩. واتخذت أيضا إجراءات تأديبية ضد ٤٧ فرداً من الأفراد العسكريين. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، أصدر المشاور العدلي العسكري العام رسالة تذكيرية بتعرض من يجندون القصر لإجراءات قاسية.

٢٥ - وأعلنت الجماعات المسلحة الست التي عادت إلى إطار الشرعية التزامها بالألا تجند أطفالا، وهي تحديدا: الجيش البوذي لكارين الديمقراطية، ومنظمة استقلال كاتشين/جيش استقلال كاتشين، وجبهة التحرير الشعبية الوطنية الكارينية، وحزب التحالف الديمقراطي الوطني لميانمار، ومجلس السلام لاتحاد كارين الوطني - جيش التحرير الوطني لكارين، وجيش ولاية والمتحدة.

ثامنا - الاتجار بالأشخاص

٢٦ - أحرزت ميانمار تقدما ملحوظا في مكافحة الاتجار بالبشر على الصعيدين الوطني والإقليمي على السواء. فالقانون الجنائي، الذي ينص على فرض عقوبات قاسية على الجناة، قد تلقى دعما بقانون مكافحة الاتجار بالبشر الذي سُن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وبموجب القانون، أنشئت من أجل مكافحة الاتجار بالبشر الهيئة المركزية لمنع الاتجار بالبشر وقمعه، برئاسة وزير الداخلية، وثلاثة أفرقة عاملة مكلفة بمهام محددة.

٢٧ - وتشارك ميانمار أيضا في العملية الإقليمية لمكافحة الاتجار بالبشر والمعروفة بعملية بالي. ومن أجل تعزيز المواجهة المتعددة القطاعات لمسألة الاتجار بالبشر في منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية، وُقِع اتفاق في يانغون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ في إطار مبادرة الميكونغ الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار بالبشر.

٢٨ - وميانمار طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وفي بروتوكولين هما بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. ووقعت مؤخرا مذكرة تفاهم ثنائية مع تايلند في مجال منع الاتجار بالبشر.

تاسعا - العنف ضد المرأة

٢٩ - توفر تقاليد ميانمار وثقافتها الحماية للنساء والفتيات من إساءة المعاملة، بما فيها العنف الجنسي والجنساني. وتعمل المنظمات غير الحكومية، مثل اتحاد شؤون المرأة في ميانمار، بنشاط من أجل كفالة ألا تتعرض المرأة للعنف. ودائما ما تصدر المزاعم بحدوث العنف الجنسي والاعتصاب الجماعي عن الجماعات المتمردة. ويفرض القانون الجنائي عقوبات قاسية على مرتكبي الاعتصاب الذي يعتبره شعب ميانمار جريمة مقبلة. ومن ثم فإن الاعتصاب الجماعي يعتبر اعتداء أليما لا يمكن تصوره في ميانمار.

٣٠ - ومع إقرار دستور ميانمار الجديد، أرسل مكتب النائب العام القوانين المحلية القائمة وعددها ٣٤٢ قانونا إلى مختلف الوزارات المعنية لاستعراض ما إذا كانت تلك القوانين تتوافق مع أحكام الدستور الجديد والتزامات ميانمار الدولية. بموجب الاتفاقيات والمعاهدات التي تدخل ميانمار طرفا فيها، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

عاشرا - ادعاءات السخرة

٣١ - تتمتع ميانمار ومنظمة العمل الدولية بعلاقات تعاونية منذ انضمت ميانمار إلى المنظمة في عام ١٩٤٨. وبعد مرور أربعة عقود، اعتُبرت الممارسة التقليدية في ميانمار والمتمثلة في المساهمة بالعمل في أنشطة التنمية المجتمعية موضع شك من المنظمة. وعُرضت المسألة على المنظمة بتحريك مناهض للحكومة تحت غطاء نقابات العمال الحرة. وبرغم التدابير التي اتخذتها المنظمة، تواصل ميانمار إبداء التزامها الثابت بالقضاء على السخرة في البلد. وتعمل مع المنظمة من أجل النهوض بالتعاون ذي المنفعة المتبادلة.

٣٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، توصلت حكومة ميانمار والمنظمة إلى اتفاق بشأن إنشاء آلية لمكافحة السخرة. وينفذ الاتفاق على وجه مرض للحكومة والمنظمة على السواء. وتعمل آلية معالجة الشكاوى المتعلقة بالسخرة حالياً بشكل كامل.

حادي عشر - التسامح الديني

٣٣ - إن البوذية هي دين أغلبية شعب ميانمار. ومع ذلك، فإن أديانا أخرى مثل المسيحية والإسلام والهندوسية تتعايش وتزدهر في البلد. وحرية العبادة مكفولة في القانون والممارسة. ويمكن في المدن الرئيسية رؤية المعابد والكنائس والمساجد والمهاكل الهندوسية جنباً إلى جنب، بما يشهد على الانسجام والتسامح الدينيين في ميانمار. وادعاءات التعصب الديني في ميانمار لا أساس لها من الصحة ولها دوافع سياسية. فبالنسبة للتسامح الديني، يعتبر المراقبون المطلعون ميانمار نموذجاً.

ثاني عشر - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٣٤ - كرست الحكومة موارد هامة لتنمية قطاعات الصحة والتعليم والنقل. وسعيا إلى تضيق الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، تنفذ الحكومة البرامج الإنمائية الوطنية الثلاثة، وهي: '١' برنامج تنمية المناطق الحدودية؛ و '٢' الخطة المتصلة بأربع وعشرين منطقة إنمائية خاصة؛ و '٣' الخطة الإنمائية الريفية المتكاملة.

٣٥ - والعقوبات المفروضة على ميانمار لا مبرر لها. فهي ليست غير عادلة فحسب، وإنما غير أخلاقية كذلك.

ثالث عشر - التطورات الأخيرة في ميانمار

ألف - الإغاثة والإنعاش في أعقاب إعصار نرجس

٣٦ - كان إعصار نرجس الذي ضرب دلتا أيارواي أسوأ الكوارث الطبيعية في تاريخ ميانمار. فقد أسفر عن خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. وعملت الحكومة بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي لتقديم المساعدة إلى الأسر والمجتمعات المحلية المتضررة. وبفضل هذه الجهود، تمكنت ميانمار من تجاوز حالة الطوارئ ومنع انتشار الأمراض. وأنشئ فريق أساسي ثلاثي يضم ممثلين رفيعي المستوى عن حكومة ميانمار ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة من أجل تنسيق جهود الإغاثة وإجراء تقييم مشترك للحالة في مرحلة ما بعد الإعصار. ونجاح أعمال الفريق الأساسي الثلاثي دليل على استعداد ميانمار للتعاون مع المجتمع الدولي وقدرتها على القيام بذلك.

٣٧ - وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أطلق الفريق الأساسي الثلاثي خطة الاستجابة والتأهب في مرحلة ما بعد إعصار نرجس. وتتوخى هذه الخطة الثلاثية الأعمام توجيه جهود الإنعاش عقب إعصار نرجس. وتبلغ احتياجات الإنعاش ٦٩١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وحتى الآن، التزم المجتمع الدولي بتقديم نصف هذا المبلغ فقط. وتتوقف وتيرة عملية التأهيل ودرجة فعاليتها على توفير المزيد من الأموال ووفاء المانحين بالتزاماتهم.

باء - اعتماد دستور الدولة الجديد

٣٨ - أسفر الاستفتاء الذي أجري في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ عن اعتماد دستور الدولة الجديد بأغلبية ٩٢,٤٨ في المائة من مجموع الناخبين المؤهلين.

٣٩ - وينص الدستور على إنشاء هيئة تشريعية مؤلفة من مجلسين ونظام رئاسي للحكم. ويُنتخب الرئيس بواسطة هيئة انتخابية رئاسية. وتتألف الدولة من سبع ولايات وسبعة أقاليم

وخمسة مناطق ذاتية الإدارة وشعب ذاتية الإدارة. وستُعين العاصمة، ناي ببي تاو، إقليمياً اتحادياً. وتمشياً مع هيكل الدولة، ينص الدستور أيضاً على إنشاء ١٤ هيئة تشريعية على مستوى الولايات والأقاليم.

٤٠ - وقد صيغ الدستور وفقاً لمبادئ القانون الدستوري. ولدى وضع صكوكه، حرص القائمون بعملية الصياغة على دراسة دساتير البلدان الأخرى. وحرصوا أيضاً على مراعاة المبادئ الأساسية والمبادئ الأساسية المفصلة التي أرساها المؤتمر الوطني والتي تعبر عن آراء السكان من شتى طبقات المجتمع في ميانمار.

٤١ - ويتضمن الدستور جوانب قانونية مختلفة مستمدة من القانون الدستوري وموجودة في دساتير بلدان أخرى. ويتناول المبادئ الأساسية للاتحاد، وهيكل الدولة، والأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهيئات الدفاع، والمواطنين، والحقوق الأساسية، وواجبات المواطنين، والانتخابات، والأحزاب السياسية، وأحكام حالة الطوارئ، وتعديل الدستور، وعلم الدولة وختم الدولة، والنشيد الوطني، والعاصمة، والأحكام الانتقالية والأحكام العامة.

٤٢ - وفيما يتعلق بالجهاز التشريعي، تعتبر هيئة بينداونغسو هلوتاو^(١) بمثابة الجهاز الرئيسي. وتتألف من هيئة بيتو هلوتاو^(٢) وهيئة أميوتا هلوتاو^(٣). وتضم هيئة بيتو هلوتاو ٤٤٠ نائباً وهيئة أميوتا هلوتاو ٢٢٤ نائباً. ويتناوب ممثلو الهيئتين على رئاسة بينداونغسو هلوتاو لفترة سنتين ونصف. وتتماشى مهام هيئتي هلوتاو مع المعايير والأحكام الدولية.

٤٣ - ورئيس الجهاز التنفيذي للاتحاد هو رئيس الدولة. وتتألف حكومة الاتحاد من الرئيس ونائبي الرئيس ووزراء الاتحاد والمدعي العام للاتحاد.

٤٤ - ويتألف الجهاز القضائي للاتحاد من ثلاثة مستويات من المحاكم. فأولاً، هناك محكمة عليا ومعها محاكم الدرجة الأعلى في الأقاليم والولايات، وفي محاكم المقاطعات الذاتية الإدارة، ومحاكم المناطق الذاتية الإدارة، والمحاكم الابتدائية، ومحاكم البلديات، وغيرها من المحاكم المنشأة وفقاً للقانون. وتقيم هذه المحاكم العدالة وفقاً لقانونها الخاص دون المساس بسلطات محاكم الدرجتين الثانية والثالثة. وثانياً، المحاكم الاتحادية المنشأة وفقاً للدستور وقوانين أخرى للبت في قضايا موظفي الدفاع. وثالثاً، المحكمة الدستورية التي تتمتع بولاية قضائية خاصة بها وتناط بها مهمة تفسير أحكام الدستور والتحقق من توافق القوانين التي تسنها هيئة بينداونغسو هلوتاو وهيئتي هلوتاو الإقليميتين والهيئات التعاقدية التابعة

(١) المؤتمر الوطني.

(٢) يقابلها مجلس النواب في أنظمة مماثلة.

(٣) يقابلها مجلس الشيوخ في أنظمة مماثلة.

للمقاطعات الذاتية الإدارة والمناطق الذاتية الإدارة مع الدستور. وهذه المحكمة ليست هيئة تنفيذية تفسر الدستور أو تمحص القوانين الصادرة. وكما هو الحال في العديد من النظم القانونية، فإن المحكمة العليا هي التي تتولى تفسير القانون عند تقديم التماس بذلك في دعوى معينة. وتفسر المحكمة العليا القانون استنادا إلى السوابق القضائية.

٤٥ - وثمة أيضا آلية متدرجة الخطوات لأهم عناصر الدستور، من قبيل حالة الطوارئ. حيث تخول الرئيس سلطة إصدار أمر طوارئ وتسمح بإسناد إدارة منطقة معينة أو البلد برمته إلى هيئة محددة. وينطبق الأمر ذاته في حالة تعرض الاتحاد لخطر التفكك أو وجود ما يهدد التضامن الوطني أو السيادة. وفي كلتا الحالتين، يقوم الرئيس، بعد التنسيق مع هيئة الدفاع الوطني ومجلس الأمن الوطني، بإصدار أمر يعلن بموجبه حالة طوارئ وتصدق عليه هيئة بينداونغسو هلوتاو في دورتها التالية. وتكون مدة الأمر سنة واحدة يقدم على إثرها تقرير تعده الهيئة التي آلت إليها مهمة الإدارة، من قبيل القائد الأعلى للقوات المسلحة.

٤٦ - وينص الدستور أيضا على مدونات صارمة لقواعد السلوك. فكل موظف عسكري ينتقل بصفة وزير للاضطلاع بواجباته في إحدى الوزارات، يصبح مسؤولا أمام الرئيس في اضطلاعهم بجميع مهامهم. وإذا صدر عنه أي سوء سلوك، فإنه يخضع لأحكام القوانين العسكرية والمدنية معا، في حين يكون الوزراء المدنيون عرضة للعزل فقط.

رابع عشر - خاتمة

٤٧ - تجتاز ميانمار اليوم مرحلة حرجة من تاريخها. فقد اعتُمد دستور جديد بموافقة ٩٢,٤٨ في المائة من الناخبين المؤهلين. ويتطلع شعب ميانمار إلى قيام دولة ديمقراطية بعد الانتخابات العامة التي ستجري في عام ٢٠١٠. وقد كان على حكومة ميانمار أن تقطع شوطا طويلا وتتغلب على تحديات جسيمة. وهي تتبع حاليا سياسة المصالحة الوطنية. وما فتئت تبذل كل ما في وسعها لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وكانت ستحقق تقدما أكبر لو أنها لم تكن تخضع لضغوط مفرطة تتراوح بين الجزاءات الانفرادية والقرارات التي تستهدفها بالذات. وبالرغم من ذلك كله، تظل ميانمار اليوم في مسارها الصحيح. وستعقد الانتخابات العامة، وهي الخطوة الخامسة في خريطة طريقها، في عام ٢٠١٠ كما سبق إعلانه. وقدمت الحكومة ضمانات كاملة بأن تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة، ويجري حاليا اتخاذ التدابير اللازمة لعقدها. وسيكون لكافة المواطنين، بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية، الحق في تشكيل أحزاب سياسية وتنظيم الحملات والتنافس في الانتخابات. وفي هذه المرحلة، تحتاج ميانمار إلى تفهم المجتمع الدولي وتعاونه بدلا من الضغوط والقرارات الآمرة.